

الملف الإيراني النووي

(مرتكزات الواقع وفضاءات الطموح)

الملف الإيراني النووي

(مرتكزات الواقع وفضاءات الطموح)

م.م. ظفر عبد مطر

الجامعة المستنصرية / مركز المستنصرية لدراسات العربية والدولية

ملخص البحث :-

شهد أوائل القرن الحادي والعشرين الإفراط في نظرية استخدام القوة في العلاقات الدولية وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، وظهرت ازدواجية المعايير التي تتعامل بموجبها القوى العظمى والتي تساهم في التعامل مع قضايا المنطقة المتشابهة بما يزيد من تعقيد الأوضاع الإقليمية وتراكم الأزمات واستفحالها، ولعل من ابرز هذه القضايا هي الملف النووي الإيراني والذي لم يحسم بعد، وفي هذه القضية نلاحظ وجود طرفين متصارعين الأول يمثل بالجمهورية الإسلامية الإيرانية والثاني بالولايات المتحدة الأمريكية، وما بينهما من أطراف هم وحدات المجتمع الدولي كالاتحاد الأوربي والأمم المتحدة وغيرها ممن يحاولون التدخل بصفة الوسيط لحسم المسألة بشكل يرضي جميع الأطراف، و تصر الإدارة الأمريكية على اتهام إيران بمحاولة صنع أسلحة نووية، أما إيران فتؤكد بأن برنامجها النووي وان وجد فهو لأغراض سلمية، وما بين هذه الآراء وتصريحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحذيرات إسرائيل من قوة نووية إيرانية صاعدة في المنطقة منافسة لها، فلا يمكن التكهّن بإمكانية الحفاظ على منطقة الشرق الأوسط بعيدا عن احتمال قيام حرب نووية ، لقد استرعى البرنامج النووي الإيراني اهتمام العالم المتزايد بشكل مثير لم تحظ به من قبل البرامج النووية لدول أخرى كما هو الحال في باكستان والهند و حتى الصين، ولا شك أن لذلك أسبابا ودوافع تدفع إلى حالة التميز التي تحيط بالبرنامج النووي الإيراني يجب علينا الاطلاع عليها ومعرفة أبعادها

المقدمة :-

شهد أوائل القرن الحادي والعشرين الإفراط في نظرية استخدام القوة في العلاقات الدولية وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، وظهرت ازدواجية المعايير التي تتعامل بموجبها القوى العظمى والتي تساهم في التعامل مع قضايا المنطقة المتشابهة بما يزيد من تعقيد الأوضاع الإقليمية وتراكم

(الملف الإيراني النووي (مرتفات الدواع ونضاءات الطموج) (الملف الإيراني النووي (مرتفات الدواع ونضاءات الطموج)
م.م. ظفر عبد مطر

الأزمات واستفحالها، ولعل من أبرز هذه القضايا هي الملف النووي الإيراني والذي لم يحسم بعد، وفي هذه القضية نلاحظ وجود طرفين متصارعين الأول يتمثل بالجمهورية الإسلامية الإيرانية والثاني بالولايات المتحدة الأمريكية، وما بينهما من أطراف هم وحدات المجتمع الدولي كالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وغيرها ممن يحاولون التدخل بصفة الوسيط لحسم المسألة بشكل يرضي جميع الأطراف، و تصر الإدارة الأمريكية على اتهام إيران بمحاولة صنع أسلحة نووية، أما إيران فتؤكد بأن برنامجها النووي وان وجد فهو لأغراض سلمية، وما بين هذه الآراء وتصريحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحذيرات إسرائيل من قوة نووية إيرانية صاعدة في المنطقة منافسة لها، فلا يمكن التكهن بإمكانية الحفاظ على منطقة الشرق الأوسط بعيدا عن احتمال قيام حرب نووية، لقد استرعى البرنامج النووي الإيراني اهتمام العالم المتزايد بشكل مثير لم تحظ به من قبل البرامج النووية لدول أخرى كما هو الحال في باكستان والهند وحتى الصين، ولا شك أن لذلك أسبابا ودوافع تدفع إلى حالة التميز التي تحيط بالبرنامج النووي الإيراني يجب علينا الاطلاع عليها ومعرفة أبعادها، وهذا ما أرتأينا فعله في هذا البحث والذي تناولنا فيه أساس المشروع النووي الإيراني وارتباطه بالإيديولوجية السياسية في إيران، كما تم حساب الأثر الواقع على البيئة الإقليمية والدولية وردها على البرنامج النووي الإيراني والرؤية المستقبلية لإيران النووية بين أن تكون واقعا أو أن تظل مجرد طموحات في التحول إلى قوة نووية مستقبلية .

المطلب الأول : بدايات التوجه الإيراني النووي.

ترك الجمهورية الإسلامية الإيرانية جيدا ما تريده لعلاقتها في المنطقة، إذ أن أية ترتيبات أمنية في منطقة الشرق الأوسط التي تحتفظ بأكثر مخزون نفطي معروف في العالم مضافا لها الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن أية ترتيبات أمنية عالمية، خاصة وأنها بؤرة الصراع في العصر الراهن، ولقد توجهت إيران بعد الحرب العراقية - الإيرانية إلى التركيز على بناء برنامجها النووي وذلك من خلال زيادة التعاون مع دول العالم من ناحية، ومن ناحية أخرى تطوير صناعتها النووية المحلية، فقد عملت إيران على تخصيص ما قيمته (30 مليار) دولار لدعم صناعتها النووية من خلال تنفيذ برنامجها القائم على أساس بناء (20) مفاعلا نوويا. ¹وضعت تحت إشراف منظمة الطاقة النووية الإيرانية التي تأسست عام (1958). ²وقد استطاعت إيران إنتاج بعض المواد الكيماوية والبيولوجية، ورغم التطور الذي أصاب البرنامج الصناعي النووي الإيراني، إلا أن إيران مع ذلك تعاني العديد من المشاكل ومنها :-

1- اعتماد إيران على كل من روسيا الاتحادية والصين في تنفيذ برنامجها النووي .

2- لجوء إيران إلى التغيير المستمر للمسؤولين عن البرنامج النووي مما يؤدي إلى ضعف البنية الأساسية للبرنامج النووي.³

ومع ذلك فإن المعارضة التي جوبه بها البرنامج النووي الإيراني لم تفت في عضد القيادة الإيرانية التي أكدت دائما على أن برنامجها مخصص للأغراض السلمية وليست لديها النية في التحول إلى الاستخدام العسكري، وأنها مستعدة للتفاوض والتعاون بشأنه مع جميع الأطراف الدولية باستقلالية ودون شروط أو أملاءات مسبقة، وأن هذا الموقف يستند إلى الاعتبارات الآتية :-⁴

1- الخبرة التاريخية في التعامل مع الأزمات وإدارتها وفقا لمصالحها الجوهرية .
2- مساندة الرأي العام الإيراني لحكومته واستعداده للتصدي لأي عدوان ينجم عن ذلك والذي يمثل عامل الردع الأساسي .

3- قدرة إيران على الدخول في سباق تسلح إذا ما أجبرت على مثل هذا الخيار ولا تستطيع الدول الأخرى في المنطقة تدبير موارده البشرية والمادية بما في ذلك إسرائيل والسعودية .

4- قدرة إيران المؤكدة على توجيه ضربات قوية للأمريكيين والإسرائيليين إن أقدمنا على مهاجمة إيران وإدراكهما بأن ضرب منشآت إيران النووية ليست نزهة سهلة .

5- بعثرة المحطات والمنشآت النووية في أماكن كثيرة أغلبها تحت الأرض مما يصعب ضربها إلا بعمليات معقدة وإمدادات لوجستية باهظة التكاليف .

1- المقومات الإستراتيجية الإيرانية .

تحتل إيران موقعا استراتيجيا على طول الخليج العربي وشمال بحر العرب ولها حدود تمتد ما بين الاتحاد السوفييتي (السابق) والخليج العربي، وما بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، ومساحة إيران حوالي (1,65) مليون كيلومتر مربع، وتعد إيران إحدى دول العالم البترولية الرئيسة ولديها احتياطات بترولية أقل من العراق وأقل بكثير من المملكة العربية السعودية ويمثل قطاع البترول (90%) من صادرات إيران ولديها احتياطي من الغاز الطبيعي يمثل (12%) من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم، هذا وقد فتح الانهيار ثم التفكك اللاحق للاتحاد السوفييتي (السابق) فرصا وآفاقا جديدة أمام إيران لتدعيم العلاقات مع الدول المجاورة التي تشترك معها في عناصر تاريخية، ثقافية، دينية، وعرقية خاصة في ضوء حرص إيران على تصعيد دورها كقوة إقليمية ذات ثقل جيو-ستراتيجي ، وقد لعبت إيران دورا مساعدا لدول آسيا الوسطى وبحر قزوين في تطوير مراكز ومؤسسات تعليمية ومعاهد تكنولوجية إضافة إلى قطاعات تطوير شبكات الاتصالات ومجالات الثقافة والأعلام ، كما أنشأت بالأشتراك مع روسيا ودول أخرى مطلة على بحر قزوين وهي كازاخستان ، أذربيجان ، تركمانستان منظمة للتعاون فيما بينها اختارت طهران مقرا لها، حيث أدركت إيران أن حصولها على

نصيب كبير في مشروعات لتطوير احتياطات النفط والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى وبحر قزوين يتطلب حوارا وتفاهما مسبقين مع روسيا خاصة في ضوء الوعي الإيراني المتزايد بأن دول الإقليم لن تنفصل اقتصاديا عن روسيا في المستقبل المنظور .⁵ وتعكس الملامح العامة للتفاعلات السياسية بين إيران والدول الخليجية الست حرص إيرانيا على توطيد العلاقات مع تلك الدول حتى في ظل وجود خلافات أو تباينات في وجهات النظر بين الجانبين، وفي هذا الصدد حرصت إيران على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي، حيث قام (حسن روحاني) كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين بجولة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر حزيران من عام (2005) استهدفت التأكيد على الأغراض السلمية للبرنامج النووي الإيراني، فضلا عن أن هذا البرنامج يتفق مع القوانين الدولية، وهو الأمر الذي وجد تفهما خليجيا، وينبغي التأكيد على أن المواقف الخليجية تجاه إيران تنطلق من اعتبارات عدة ليس أقلها المصالح المتبادلة مع إيران على الصعيد الاقتصادي والسياسية والثقافية.⁶

فعلى الصعيد الاقتصادي: على الرغم من التباينات السياسية بين إيران والدول الخليجية إلا أن التعاون الاقتصادي كان أحد أهم عوامل التقارب بين الجانبين، حيث تعد تلك الدول أكبر الشركاء التجاريين لإيران، وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران ودولة الكويت قد بلغ (180 مليون دولار في عام (2003)، في حين كان لا يتعدى (40) مليون دولار، كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وإيران من (1218) مليون ريال خلال عام (2003) إلى بليون ريال خلال عام (2004)، أما حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وإيران فقد بلغ في عام (2003) حوالي (68 مليون و 250) ألف دولار، أما بالنسبة لدولة الإمارات فعلى الرغم من وجود النزاع الإماراتي- الإيراني حول قضية الجزر الإماراتية الثلاث، إلا أن الإحصاءات الإيرانية تشير إلى أن الإمارات العربية المتحدة تعد ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران، في الوقت الراهن، كما أنها خامس أهم دولة في تزويد إيران بالبضائع، ففي عام (2003) سجل التبادل التجاري بين البلدين أعلى المعدلات، إذ بلغ (16.10) مليار درهم أي (4.4 مليار دولار) بما يعادل (13.5 %) من مجموع التبادل بين إيران ودول العالم والبالغ (118.95) درهم أي (32.5 مليار دولار)، كما تعد إيران أهم الأسواق على الإطلاق بالنسبة للإمارات في مجالي الاستيراد وإعادة التصدير، ولم تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الجانبين على التبادل التجاري، حيث بدأت كل من الكويت وإيران بحث مشروع لنقل المياه الإيرانية إلى دولة الكويت وذلك من خلال ضخ (210 بليون - جالون) من المياه العذبة الصالحة للشرب يوميا عن طريق مد أنبوب يمتد من سد كزنة الإيراني إلى منطقة الفور في الكويت عبر مياه الخليج، ومن شأن هذا المشروع أن يحقق العديد من المزايا الاقتصادية للبلدين حيث يوفر للكويت مصادر جديدة من مياه الشرب لتلبية الطلب المتزايد عليها، كما أن المشروع يتيح لإيران

استثمار مصادر المياه بشكل أمثل كما يتيح جذب الاستثمارات لإيران، فضلا عن تخفيف الاعتماد على النفط والغاز لزيادة العائدات.⁷

وعلى الصعيد السياسي: على الرغم من أن العلاقات الإيرانية-الخليجية قد شابها بعض التوتر منذ قيام الثورة الإيرانية وما تبعها من تداعيات، حيث كان التوتر هو السمة السائدة في العلاقات بين الجانبين، إلا أن بعض الدول الخليجية (قطر وعمان) قد حافظت على علاقة قوية مع إيران، خاصة وأن مضيق هرمز فرض بعضا من خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيران وعمان تحديدا، ثم انضمت إليها لاحقا دولة الكويت وإن كان بدرجة أقل، مع استمرار العلاقات متوترة مع دولة الإمارات العربية المتحدة وبدرجة أقل مع البحرين، ثم شهدت العلاقات الإيرانية-الخليجية تحسنا ملحوظا خلال العامين الأخيرين لحكم (هاشمي رفسنجاني) الذي انتهج سياسة براجماتية قائمة على أساس تحقيق مصالح إيران القومية، وصولا إلى فترتي حكم الرئيس (خاتمي) التي شهدت تحولا حقيقيا في علاقات إيران بالدول الخليجية وشهدت كثافة للتفاعلات السياسية والاقتصادية، ومع تولي الرئيس الإيراني المنتخب (أحمدي نجاد) فقد أكد على ضرورة "تحسين العلاقات مع دول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي".⁸

2- الدوافع الإيرانية نحو التحول النووي .

إذا كانت إيران تسعى فعلا إلى امتلاك القنبلة الذرية، فإن لهذا المسعى علاقة وثيقة بامتلاك "إسرائيل" للسلاح الذري، وباستخدامها هذا السلاح لتحقيق مشاريعها الإقليمية، فإيران هي اليوم قوة إقليمية صاعدة، ولكن هذا الصعود يصطدم بحاجز القوة "الإسرائيلي" المدعوم أمريكيا، وبذلك يكون الوضع الدولي أمام إحدى خيارين استراتيجيين رئيسيين: الأول، هي إيصال المنطقة إلى حالة توازن رعب نووي بحيث تكف "إسرائيل" عن ممارسة سياسة الابتزاز النووي ضد الدول المجاورة ومنها إيران والثاني، هي السعي إلى تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ولكن هناك في هذه الاستراتيجية بعض الثغرات الأولى، أنها لا تحدد بدقة ما هو، في نهاية المطاف، مصير السلاح النووي الإقليمي، إذ إن مصلحة الإنسانية تقضي بالخلص من السلاح النووي و أسلحة الدمار الشامل، وهذا الهم جدير بأن يورق الدول الصغيرة والنامية والمحبة للسلام، أكثر من الدول الكبرى التي تخترع هذه الأسلحة وتستخدمها من أجل السيطرة على الشعوب الأخرى ونهب ثرواتها، وإن استراتيجية توازن الرعب لا تدرج، بالضرورة، في سياق نهج إنساني يرمي إلى قيام مجتمع دولي أكثر أمانا وعدالة واهتماما باستثمار ثرواته البشرية والمادية في مجالات السلم وليس الحرب والثغرة الثانية المهمة هي أنه ليس من المؤكد أن استراتيجية توازن الرعب النووي الإقليمي قادرة بالفعل على تحقيق أهدافها، لقد حقق توازن الرعب أهدافه على الصعيد الدولي

لان اطرافه، وبصورة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (السابق) ، كانا متكافئين في القوة، اما الوضع الإقليمي في الشرق الاوسط فهو مختلف عن الوضع الدولي، بل حتى عن التوازن الإقليمي النووي النسبي بين باكستان والهند، ان التوازن الحاسم في المنطقة العربية هو ليس بين قوى إقليمية محددة ومحدودة القوى والطاقت والإمكانات بل انه، وخاصة في الظرف الراهن، هو بين قوى اقليمية مثل إيران و/ أو الدول العربية، من جهة، وبين "إسرائيل" وحليفها الأمريكي، من جهة اخرى.⁹ كما ان التوجه الايراني نحو القوة النووية له ما يبرره واهميته تنحصر في :-

1- الحصول على الطاقة الكهربائية المتزايدة امام حاجات الاستهلاك المحلي للطاقة ورغبة ايران في الاحتفاظ بالنفط والغاز كمصدر اساس لتوفير العملات الصعبة .¹⁰

2- ان امتلاك السلاح النووي يعني امتلاك قوة ردع اسلامية تستخدمها فعلا ضد اعدائها من الدول الاخرى .

3- ان امتلاك السلاح النووي يعني قدرة ايران بأن تحتل مكانة اقليمية تكون بموجبها قادرة على المشاركة في الترتيبات الامنية على الرغم من استبعادها عن هذا الدور في اعلان دمشق* (في 6 آذار 1991) والخاص بالترتيبات الامنية .

4- الهدف في حصول ايران على مكانة دولية مؤثرة .

5- خشية ايران من احتمال تفجر الصراع مع دول علمانية في المنطقة مثل ارمينيا وطاجيكستان .

6- شعور ايران بالتهديد خاصة بعد التفجيرات النووية التي قامت بها كل من الهند والباكستان .¹¹

3- السجل النووي الإيراني .

ان اعلان ايران لأمتلاكها قدران نووية تمكنها من اكمال دورة الوقود النووي تمثل احد التحديات التي اختلفت بشأنها استجابة دول العالم والمنطقة على الرغم من ان البرنامج النووي الايراني السلمى كان موجودا قبل اندلاع الثورة الاسلامية وكان مدعوما من الغرب ، بيد ان هذا البرنامج قد جرى تسريعه وتوسيع آفاقه منذ ثمانينيات القرن العشرين من خلال الاعتماد على الخبرة الاجنبية في توريد ونصب المعدات اللازمة ، ولكن استمرار العمل في تهيئة القاعدة العلمية والتقنية قد جرى تطويره في الظل بالاعتماد على الامكانيات الذاتية وهذا امر طبيعي في ظل النظام الدولي المعاصر القائم على الاحتفاظ بالتفوق الاقتصادي واستغلال التقنيات الحديثة لتعويض الانفاق على التطوير والبحوث والذي بلغ في عام (2004) اكثر من (290) مليار دولار بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية لوحدها .¹² ان تنامي البرنامج النووي الايراني قد اخذ خطا بيانيا متصاعدا فبعد ان استكملت ايران بناء القاعدة المادية والبشرية اللازمة للتخلص من الضغوط الامريكية والاوربية في ميدان الطاقة النووية اعلنت

قدرتها الذاتية على تخصيب اليورانيوم واكمالها حلقة مهمة من حلقات تشغيل دورة الوقود النووية واثار هذا الاعلان مخاوف الولايات المتحدة الامركية والدول الاوربية واسرائيل فضلا عن الدول الخليجية .¹³ ان بداية النشاطات النووية في ايران تعود الى مرحلة ما قبل انتصار الثورة الاسلامية، ففي عام (1956) ، تمت المصادقة على تأسيس المركز الذري التابع لجامعة طهران، والى جانب هذا الاجراء وقعت حكومة الشاة في ايران اول اتفاقية للتعاون النووي مع الولايات المتحدة الامريكية وبعد (11) عاماً شغلت الولايات المتحدة الامريكية في ايران اول مفاعل نووي لاغراض الدراسات والبحوث العلمية وبقدرة (5) ميغا واط في جامعة طهران، وفي تأسيسها لهذا المفاعل العلمي كانت امريكا قد وضعت قيوداً مشددة على كيفية تواجده وتعاون المهندسين الايرانيين مع هذا المركز العلمي واستناداً الى المصادر التاريخية المتوفرة فإن البيت الابيض، ومن اجل ان لايطع المهندسون الايرانيون على التكنولوجيا النووية، لم يسمح باي حال من الاحوال بمشاركة اولئك المهندسين والخبراء في عمليات نصب اجهزة المفاعل وتشغيلها، وخلال عقد السبعينات من القرن الماضي عقد النظام السابق في ايران العديد من الاتفاقيات في المجال النووي مع البلدان الغربية، ومن تلك الاتفاقيات، اتفاقية انشاء محطة (بوشهر) النووية مع المانيا واتفاقية انشاء محطة (دارخونين) مع فرنسا وعقد توفير الوقود اللازم للمحطات النووية الذي كان قد ابرم في حينه مع الولايات المتحدة الامريكية، وبالإضافة الى ما ذكرنا كانت هناك اتفاقيات اخرى منها اتفاقية لشراء اسهم شركة (اورديف) وبعد سقوط النظام الشاهنشاه في ايران في شباط من عام (1979) تخلت الدول الغربية والشركات التي كانت قد وقعت عقوداً مع ايران، عن تعهداتها في المجال النووي الامر الذي حدا بالجمهورية الاسلامية في ايران ومن اجل الوصول الى تقنية دورة الوقود النووي واكمال بناء المحطات النووية الايرانية لطلب خبرات من دول اخرى، بيد ان اكثر تلك الدول لم تبد استعداداً للتعاون او ان تعاونها كان محدوداً للغاية مع ايران في المجال النووي ، وذلك بسبب الضغوط الغربية بشكل عام والامريكية بشكل خاص ، وفي مثل هذه الظروف وبالإعتماد على خبراتها الذاتية نجحت الجمهورية الاسلامية في ايران في تطوير مشروعها النووي، وفي هذا الاطار تمكن الخبراء الايرانيون من الوصول الى تقنية اكتشاف واستخراج اليورانيوم، ومن بعد ذلك قاموا باكمال العمل في مجمع (UCF) في (اصفهان) وتشغيل الكثير من وحداته، وبموازاة ذلك بذلت طهران مساعيها لبناء منشأة (نطنز) الضخمة لتخصيب اليورانيوم كما توصلت الى تقنية صناعة اجهزة الطرد المركزي اللازمة للتخصيب، والى جانب الانشطة السالفة الذكر استطاع المهندسون النوويون في الجمهورية الاسلامية في ايران وضع الخرائط والبرامج اللازمة لمنشآت الماء الثقيل ومفاعل الماء الثقيل في مدينة (اراك) الذي تم تشغيله بخبرة إيرانية بحتة، وعلاوة على تقنية دورة الوقود وتخصيب اليورانيوم بواسطة اجهزة الطرد المركزي، سعت

(الملف الإيراني النووي (مرتفات الدفاع ونضائات الطمرد) (الملف الإيراني النووي (مرتفات الدفاع ونضائات الطمرد)
م.م. ظفر عبد مطر

الجمهورية الإسلامية في إيران إلى الوصول إلى طرق أخرى لتخصيب اليورانيوم، حيث نجح العلماء الإيرانيون في ابتكار طريقة تخصيب بالاستفادة من أشعة الليزر وهذه الطريقة ما تزال في مرحلته التجارب المختبرية، لكن بعد الثورة الإسلامية، عملت الجمهورية الإسلامية على تطوير المحطات النووية ورفع مستوياتها نوعاً وكماً والإرتقاء بمستواها العلمي، ولم يقتصر الأمر على هذا بل سعت الجمهورية الإسلامية لتدخل مجال إنتاج الوقود النووي وما يتعلق به وحالفها النجاح على كافة المستويات، حتى يوم الحادي عشر من شباط عام (2002)، إذ أعلنت الجمهورية الإسلامية أنها قد توصلت إلى تقنية تخصيب اليورانيوم.¹⁴

- المطلب الثاني: إيران والنظام الدولي .

تسعى إيران إلى امتلاك دور ريادي في العالم الإسلامي والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط وتتركز جهودها على إعادة صياغة هذا النظام من أجل جعله أكثر انسجاماً مع المصالح الإيرانية، وهذا الهدف يعني ضمناً تضاؤل دور الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب اللتان تعتبرهما إيران منافستين تملكان رؤية مختلفة للنظام الإقليمي، وهي نظرة متناقضة تماماً مع المصالح والتطلعات الإيرانية، إن تصميم إيران على امتلاك دور مهيم في المنطقة ناتج عن النزعة القومية الإيرانية بشكل عام، وتتحرك إيران بدوافع ذات اعتبارات دفاعية وهجومية تتطابق مع طموحاتها أكثر من مخاوفها وذلك لأن التطويق الأمريكي لها حديث نسبياً حيث سبقه تصدير إيران للثورة وعزمها على اعاقبة الجهود المتنوعة التي بذلت من أجل عملية السلام في الشرق الأوسط.¹⁵

1- التهديد الإيراني للأمن الإقليمي .

أن الصراع ليس نابغاً من خوف الولايات المتحدة الأمريكية من امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية في يوم ما، لكن الصراع نابغ من مسألة استراتيجية تبدأ من قضية الدور الإيراني بين العمق الآسيوي وسواحل المتوسط، وتنتهي بدراسة تأثير هذا الدور على الاستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية، وتأثير التقائه في ساحة العلاقات الدولية مع أدوار أخرى مماثلة وهادفة إلى الخروج من وطأة الأحادية والهيمنة التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على العالم منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين بعد سقوط الاتحاد (السوفييتي)، وما زالت تحاول وتتوتر عندما تواجهها العقبات، كالعقبة الإيرانية في الشرق الأوسط، وكالعقبات المتصاعدة في عدد من دول أمريكا اللاتينية التي تخشى واشنطن أن لا تبقى "حديقته الخلفية" على رغم انعدام الأسلحة النووية في البرازيل، وفنزويلا، وكوبا، وبوليفيا؛ مثلما تخاف في المستقبل الوسيط والبعيد من التقاء الأدوار الصينية والروسية مع الدور الإيراني فتتغير الخارطة الاستراتيجية في آسيا؛ وقد تبدل في ضوء ذلك حسابات كثيرة عندما تبدل مواقع السيطرة والتأثير على "طريق الحرير" القديمة التي أصبحت طريق الحرير الحديثة، أي طريق

النفط من الشرق المتوسطي إلى الشرق الهندي والشرق الصيني، فمن يتحكم بهذه الطريق قد يتحكم بالعالم، ومن هذه النقاط بالضبط، من البوابة الإيرانية إلى أقاصي الصين تبدأ لعبة الحسابات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي فإن الإدارة الأميركية التي كانت تحمل قفل البوابة ومفتاحها في عهد الشاه حتى العام (1979) والذي خسرت بعد الثورة الإيرانية، تريد حالياً إما التخلص من البوابة الإيرانية، وإما إستعادة القفل والمفتاح، ولما كان الأمران مستحيلين، فالتخلص بالضربة العسكرية ممكن نظرياً بحسب قوة الولايات المتحدة الأمريكية المتحالفة كليا مع اسرائيل، وغير ممكن، وغير مجد عملياً لأنه غير قادر على الحسم ولا سيما بعد تجربة العراق، وهذا ما تؤكدته دراسات غالبية الخبراء الاستراتيجيين، بمن فيهم الأميركيون، على رغم أن خطط ضرب إيران عسكرياً موجودة لدى البنتاغون منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين ، عندما بدأت الإدارة الأميركية تعتبر أن إيران تعمل على امتلاك المعرفة النووية، في سياق قرار الثورة بالسعي إلى العمل على امتلاك المعارف العلمية المتطورة، أما الخطط الحديثة فقد تجددت منذ العام (2001) وتوسع التفكير بها والتنظير لها من قبل كثيرين في البنتاغون وغيره من مؤسسات القرار الأميركي، وقادها مؤخراً عدد من البارزين من أمثال: (إيليو أبرامز) ، و(دوغلاس فيث)، و(دافيد رامسفيلد) وغيرهم، واصطدموا جميعاً بحقيقة أن الحسم غير مكفول، بل قد يكون عدم الحسم في حال اللجوء إلى الخيار العسكري أكثر كلفة من الحرب نفسها، أما استعادة القفل والمفتاح في البوابة الإيرانية فمستحيل بدوره، فإيران ليست في وضع يجبرها على تقديم تنازلات سياسية مقابل خدمات تقنية في مجال الطاقة (العرض الأميركي - الأوروبي)، وليست في وضع استراتيجي ضعيف يدفع إلى الخوف من ضربة عسكرية، فهي أيضاً تعرف أن الحسم مستحيل، وإن يكن ضرب المنشآت ممكناً (بعض الخبراء يقدر عدد المنشآت النووية الإيرانية بين 36 و 40 منشأة، وبعضهم الآخر يبالغ دعائياً فيقدرها ب 200)، وهذه النقطة تعرفها الإدارة الأميركية بدورها وتشكل نقطة تردد أساسية في حوض خيار عسكري غير قادر على الحسم، وإن يكن بعض المحافظين الجدد يدعو إلى هذا الخيار بتحريض إسرائيلي، غير أنه بالمقابل بدأت تبرز في الولايات المتحدة الأمريكية آراء تحذر من الاستمرار في المغامرات العسكرية؛ وأحياناً تحذر من الاستمرار في تلبية التحريصات الإسرائيلية ، وبالتالي تبرز أمامنا نتيجة أساسية وهي أن الخيار العسكري غير مجد، واستعادة القفل والمفتاح عن طريق الإغراءات والاحتواء غير ممكن، وهذه النتيجة تترتب عليها نتيجة أساسية كبيرة وهي أن الملف في العمق هو الملف الإيراني بمعناه الإقليمي والاستراتيجي، وليس الملف النووي الذي تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية رأس حربة بقصد استهداف الملف الأول، وهذا يعني أن الصراع سيطول، وأن المرحلة التي دخلت فيها المنطقة هي مرحلة الدور الإقليمي الإيراني القوي والمتوازن، ومن هذا المنطلق تبدو إيران في ذروة الحنكة عندما تقبل بمبدأ

الملف الإيراني النووي (مرتكزات الدواع ونضاءات الطموح) الملف الإيراني النووي (مرتكزات الدواع ونضاءات الطموح)
م.م. ظفر عبد مطر

المفاوضات المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتدعو إليه، لأنها بذلك تحقق مستوى متقدماً من الندية في الساحة الإقليمية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهذا ما ترفضه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال رفضها المفاوضات المباشرة التي لا مهرب منها في المستقبل، فالولايات المتحدة الأمريكية تتعايش مع دول نووية من خارج النادي النووي الدولي الذي جرت محاولة إقفاله في العام (1967) مع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، (النادي الأساسي خماسي: أميركا وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا) وكان بإمكانها التعايش مع إيران في ظل احتمال حصولها على المعرفة التي تخولها صناعة السلاح النووي، لو أن الموضوع هو موضوع سلاح فقط، لكن السلاح النووي المحتمل هو أحد جوانبه، أما الجوانب الأخرى فتبدو واضحة وقوية بين السياسة العامة (الاستراتيجية) والعلم، ونستطيع أن نلخص النقاط الأساسية للموضوع بالآتي:-

- 1- إن إيران تخوض معركة البناء المعرفي الحديث لمواكبة العصر والدخول الفاعل فيه من دون التنازل عن الإرادة الوطنية المستقلة.
- 2- إن معركة المعرفة والعلم تريدها إيران من أجل هدفين أساسيين: امتلاك القدرة على بناء الذات، ثم توظيف المعرفة في مجال التنمية الحديثة والمستقلة.
- 3- إن امتلاك المعرفة النووية، سواء انتهت إلى امتلاك السلاح النووي أم لم تنته إليه (بعض الخبراء يقدرون أن إيران أصبحت قادرة على ذلك) إنما يندرج في إطار عملية التنمية المشار إليها، والمرتكزة على قواعد الشخصية الوطنية المستقلة، ومبدأ سيادة الدولة في نطاقها الإقليمي، وحمايتها أمنياً من الاعتداء وفق استراتيجية تقوم على مبدأ تعزيز القدرات الدفاعية.
- 4- إن الرفض الإيراني للعروض والإغراءات التي تقدم إليها لوقف عمليات التخصيب لليورانيوم، إنما تستهدف في العمق إتقان عملية التقدم العلمي على طريق محاولة إتقان التنمية الوطنية الشاملة والمستقلة، ومنعها من تحقيق توازن جديد في الشرق الأوسط بوجه إسرائيل، ومنعها من تقديم نموذج لحماية الثروة الوطنية والإرادة الوطنية بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية المتسترة بالقانون الدولي، ومنعها من القيام بدور إقليمي في المنطقة، يتلاقى دولياً مع أدوار متصاعدة في أمريكا اللاتينية، وفي روسيا والصين.

ان هذه الأبعاد الأربعة تجعل من الملف، ملفاً سياسياً - ثقافياً - اقتصادياً - استراتيجياً أكثر بمئات المرات مما هو ملف نووي كما يظهر على السطح، ومن هنا تنبع أهميته في ساحة العلاقات الدولية والإقليمية، ومن هنا أيضاً تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لإغراق هذا الملف بإثارة ما يمكن تسميته بـ " الرهاب النووي الإيراني " لابتزاز العالم، ولابتزاز العرب بالدرجة الأولى عبر إثارة المعطيات

(الملف الإيراني النووي (مرتفات الدفاع ونضائات الطموح) (الملف الإيراني النووي (مرتفات الدفاع ونضائات الطموح)
م.م. ظفر عبد مطر

القومية والدينية في هذا الموضوع مثلما فعلت في السابق عندما صوّرت للبعض أن العدو للعرب الأشد خطورة، هو إيران وليس إسرائيل.¹⁶

2- أمن الخليج العربي الاستراتيجي .

تختلف المواقف العربية حول أفضل السبل في التعامل مع الملف النووي الإيراني بين من يؤيد التوجه الأمريكي أكان ظاهراً أم باطناً، وبين من يميل إلى الاكتفاء بالسكوت والمراقبة، وبين من يرى حق الإيرانيين في تطوير برنامجهم، وفي العموم فقد وقف الوضع العربي الرسمي عند حدود موقف لا يتعداه يقول بضرورة جعل (منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل)، ويرجع اختلاف المواقف العربية إلى التباين في تصور مدى الأخطار التي من الممكن أن يحققها البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على المحيط العربي ككل والخليج بالأخص، حيث ستمتد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج بشكل أكبر من باقي الدول العربية ومن تلك الأخطار:-¹⁷

- تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج.

اذ مما لا شك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين، الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، ويوضح الجدول التالي مدى الخلل في القدرات التسليحية للدول الخليجية الست مقارنة بالتسلح الإيراني.

● جدول يوضح الخلل في ميزان القوى العسكري بين إيران والدول الخليجية الست

الدولة	عدد القوات	الدبابات	صواريخ أرض جو	وحدات بحرية		مقاتلات	مزاياة الدفاع بالميالار
				وحدات سطحية	غواصات		
السعودية	201 ألف منهم 75 ألفا حرس وطني	900 من بينها 315 أم - إيه 2 إيرمز	33 بطارية نحو نصفها 1 - هوك	294 منها 174 ألف - 15	34	--	27.2
الإمارات	50500	516 من بينها 360 من طراز ليكويك	8 منها 3 بطاريات هوك	106	18	--	--
عمان	41700	153	50	40	13	--	2.4
الكويت	15500	290 منها 218 م - 1 إيه 2 إيرمز	10 بطاريات منها 4 هوك	81 منها 40 ألف إيه 18	10	--	3.3
قطر	12.300	30	75 سام أرض جو منها 12 مستجر	18	7	--	1.5
البحرين	11.000	140	بطاريتان	34 منها 22 ألف - 16	11 بينها فرقاطة	--	0.315
العراق	تعطي القوات العراقية لتقليدية والتسلح بعد صدام من الإهمال، وهناك خطط لإقامة جيش من 30 ألف جندي، القوات الحالية هي نحو 10 آلاف جندي تركز على الأمن الداخلي						
إيران	540.600	1565	76 بطارية منها واحد هوك وبعضها مستجر	306	59 منها 10 هودونج و 40 بوجامر	3 من طراز كيو	9.1

●المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - لندن (التوازن العسكري 2003 - 2004)

ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية، في الوقت الذي أعلنت فيه إيران عن إجرائها لتجربة صاروخية منطوية (شهاب 3) في تموز (2005)، فضلا عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما شهاب 4 (3000 كم) وشهاب 5 (5000 كم)، بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حاليا بإنتاج أكثر من (80%) من أسلحتها الثقيلة.

• أما الثانية فهي: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس الأمريكي (بوش) بالقول "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان)، ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض- أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أكده (شكر الله عطا زاده) نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني إذ قال أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفل من المنطقة، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي، ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد.

- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج.

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة هو التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية- الخليجية، فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسؤولية دولية، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب

(اللف الإيراني النووي (مرتفات الدواع ونضاءات الطموح) (اللف الإيراني النووي (مرتفات الدواع ونضاءات الطموح)
م.م. ظفر عبد مطر

إيران، فضلا عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات:-

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي أكد عليه (يوشكافيشير) وزير الخارجية الألماني بالقول "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة (كابوس) لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر بالقول "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث".

وثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

وثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل "ردة" في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنًا إيرانيًا داخليًا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية.

- الآثار البيئية المباشرة.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة التي سوف تصاب بالضرر المباشر جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل (بوشهر) الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد (280) كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة، وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسليحها النووي اعتمادا على آلات نووية أقل ضمانا، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب وثمة شواهد تاريخية على مثل هذه الأخطار ومنها حادث تشيرنوبل عام(1986)، ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء

الثقل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين.

- مآزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب.

ويعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الصادر مع تولي الرئيس (بوش) فترة رئاسته الثانية أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة الأمريكية أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيرا ومحوريا، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون أشد قلقا فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية، ولعل هذا ما يفسر التحول في خطاب الإدارة الأمريكية خلال شهر آب عام (2004) الذي أكد فيه (بوش) أنه لا يستبعد الخيار العسكري ضد إيران في حال عدم توقفها عن تخصيب اليورانيوم، وفي ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مأزقا حقيقيا، و على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقيات أمنيته ثنائية (باستثناء المملكة العربية السعودية)، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجيستية للعمليات العسكرية ضد إيران، بل إنها قد تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي.

- المطالب الثالث: رد النظام الدولي .

- الخيارات الاستراتيجية المحتملة .

وبناء على ما تقدم فإن الترتيبات المحتملة يمكن ان تتلخص بما يأتي من خلال الخيارات

الاستراتيجية التي يمكن اعتمادها :-

أولا :- من الجانب الإيراني .

1. خيار التصعيد :- في حال فشل المساعي الدبلوماسية فان امام ايران فرصة لأن تصعيد وتيرة برنامجها النووي وتمضي فيه قدما دون الألتفات الى التهديدات الأمريكية والإسرائيلية سواء من خلال مجلس الامن او بشكل منفرد كما فعلت مع العراق وان ما يتيح لأيران انتهاج مثل هذا السلوك يستند الى ما يأتي :-

أ- ان لدى ايران جيشا عقاديا يصل تعداده الى نصف مليون جندي فضلا عن امكانية حشد عشرة ملايين اضافية من الحرس الثوري والمتطوعين .

ب - التسليح المتطور للجيش الإيراني المدعم بسلسلة صواريخ شهاب المتوسطة والبعيدة المدى والقادرة على الوصول الى اهداف في داخل الولايات المتحدة الأمريكية والغواصات القادرة على العمل

في مياه الخليج العربي بالإضافة الى امكانياتها الصناعية في جميع ميادين التسلح وعلى الاخص القوات البحرية فقد ادخلت ايران مؤخرًا مدمرة متطورة من صنع محلي تحمل رادارات متطورة ونظام صاروخي مضاد للسفن فضلا على المدافع والطوربيدات مما يجعل ايران قادرة ليس فقط على الدفاع عن نفسها وانما المبادرة بالهجوم.

ج - سيطرة ايران على مضيق هرمز الذي يمر فيه 40% من النفط العالمي .

د - علاقاتها الاقتصادية مع روسيا والصين والهند .

2. خيار الدبلوماسية والتهدة:- اذ اكدت ايران على ان هدفها هو تحقيق مصالحها الجوهرية من خلال الاستغلال السلمي للطاقة النووية لذا فأنها لم ترفض اية مبادرة او حلا غير مشروط وحتى تلك التي تضمنت شروطا مجحفة مثل المبادرة الاوروبية اذ انها عبرت عن تعاملها المرن مع جميع المقترحات البناءة كما يمكن الاستفادة من مواقف الدول الاوروبية التي تعاني من مضاعفات الازمات التي خلفها الوجود الامريكي في العراق على مجمل الاستقرار والامن العالمي والاقليمي . ان خيار التهدة بالامكان تدعيمه من خلال دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والاسلامية الاخرى لكن مواقف هذه الدول وسلوكها السياسي مرتبط الى حد كبير بالاستراتيجية الامريكية .

3. خيار التجديد :- ويتمثل في ان تقدم ايران طواعية على التخلي عن برنامجها النووي كما فعلت ليبيا

4. خيار التعاون المرن :- ويتمثل في اختيار بعض آليات التعاون وعقد الاتفاقيات بشأنه مثل اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة وان تسعى القيادة الايرانية الى تطين مخاوف تلك الدول وبناء جسور الثقة المتبادلة كما ان هناك خيارات اخرى
ثانيا :- من الجانب الدولي .

ويفرض البرنامج النووي الايراني خيارات سياسية صعبة على كل المهتمين بالقضية والطموح النووي ليس الا جزءا من التحدي الاستراتيجي الذي تفرضه ايران ، وعلى هذا الاساس فان اي حل للقضية النووية هو بالضرورة حل جزئي وبشكل عام هناك خياران سياسيان الالتزام بالطرق الدبلوماسية وتغيير النظام وكل منهما يعاني من بعض القيود ، فالالتزام بالطرق الدبلوماسية يتطلب تواملا امريكا مع الحكومة الايرانية التي يجب ان تكون حساسة للعواقب ومستعدة لتقديم التنازلات وبناء الثقة وهذا يتضمن قرارا تتخذه طهران بالتخلي عن خيار الاسلحة النووية كما تتطلب توليفة من الضغوط والحوافز بحيث تجعل هذا القرار اكثر نجاحا .ويمكن للولايات المتحدة الامريكية ان تقدم الحوافز التالية لايران :-

- تطبيع كامل للعلاقات يتضمن رفع العقوبات وتحرير الممتلكات المصادرة وهذا يعني اعترافاً بالجمهورية الإسلامية كدولة دستورية وشرعية .
- ضمانات أمنية تتعلق بتغيير النظام واستخدام الأسلحة النووية والحصول على التكنولوجيا .
- اعتراف بامن ايران الشرعي ومصالحها السياسية وانهاء الجهود الرامية لاحتواء ايران او اعاقه علاقاتها الاقليمية .

وفي المقابل يمكن للولايات المتحدة الامريكية ان تطالب ايران بما يلي :-

- التخلي عن دورة الوقود النووي الكاملة والمصادقة على البروتوكول الاضافي
- التعاون من اجل تحقيق الاستقرار في العراق .
- التوقف عن دعم الارهابيين .
- التوقف عن معاداة العملية السلمية واسرائيل .
- البدء بحوارات مع الدول المجاورة في مسألة الامن المشترك .
- التصرف بشكل افضل في ميدان حقوق الانسان .

وفي حال فشل الطرق الدبلوماسية او ظهور مشاكل اخرى او اصرار ايران على برنامجها فستضطر الولايات المتحدة الامريكية للمباردة الى احتواء ايران دبلوماسيا ومنعها من كسب اية فائدة من قدرتها النووية النامية وعزل ايران اقليميا من خلال اضعاف سوريا .
- رؤية مستقبلية .

يشكل الوضع النووي الإيراني أكثر قضايا الانتشار النووي في الشرق الأوسط تعقيداً، إذ يثير إشكاليتين مهمتين، الأولى: هي قضية (النوايا النووية) التي تمثل مشكلة حقيقية في قضايا الانتشار النووي بصفة عامة، أما الإشكالية الثانية: فهي مشكلة (الوقائع النووية) وليس النوايا وهي تمثل أيضاً مشكلة حقيقية في الحالة الإيرانية، فالتقويمات الأمريكية والغربية بصفة عامة تشير إلى ما يُعتبر تأكيدات محددة حول نشاطات إيرانية نووية ذات طبيعة غير سلمية، دون أن يوجد عملياً ما يؤيدها. في واقع الأمر، هناك صعوبة في تحديد أي من المسارات التي سوف تأخذها هذه الأزمة، لاسيما وأن تطوراتها مازالت تتفاعل بشكل يمكن القول معه إنها مفتوحة على كل الاحتمالات، ولكن المسار الدولي بقيادة الولايات المتحدة المتبع في إدارة الأزمة في الفترة الحالية، وخصوصاً منذ نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، هو فرض عقوبات دولية على إيران في محاولة للضغط عليها لتغيير سلوكها النووي في الأزمة، والتوقف عن أنشطة تخصيب اليورانيوم التي تشكل المعضلة الرئيسية التي تدور حولها الأزمة بين إيران والولايات المتحدة والغرب عموماً.

أولاً: العقوبات الأحادية الأمريكية.

رَكَزَت الولايات المتحدة منذ البداية على فكرة العقوبات الأحادية بما فيها العقوبات الثانوية؛ فمنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، فرضت الولايات المتحدة عقوبات تتعلق بالإرهاب ثم زادت مع نهاية الثمانينيات، ولاحقاً أضافت إليها قانون العقوبات الإيرانية الليبية في عام 1996م، الذي يمنع الاستثمار الأجنبي الذي يزيد عن (20) مليون دولار في السنة في قطاع الطاقة، ومرسوم حظر انتشار الأسلحة النووية الخاص بالعراق وإيران والذي يحظر تصدير المواد مزدوجة الاستخدام. كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات ثانوية على الشركات والدول ومن بينها: روسيا، والصين التي لها علاقات تجارية أو استثمارية مع إيران، وساهمت هذه العقوبات الثانوية في ردع كل الشركات التي تتعامل تجارياً مع الولايات المتحدة، كما أعاقَت الاستثمار في قطاع النفط الإيراني من قِبَل اليابان وغيرها من الدول. وفي يوليو 2005م، هدّدت الولايات المتحدة بمصادرة كل الملكيات في الولايات المتحدة التابعة لأية شركة أجنبية تقدّم، أو تحاول أن تقدم، دعماً مالياً، أو عينياً، أو تكنولوجياً أو غير ذلك من وسائل الدعم إلى هيئة الطاقة الذرية الإيرانية. ولا جدال في أن هذه العقوبات فرضت تكلفة اقتصادية جديّة على إيران، وأضرّت بصناعاتها النفطية التي لا تستطيع تطويرها أو تحديثها بالاعتماد على رأس المال والتكنولوجيا المحليين وحدهما، كما أخرت هذه العقوبات البرنامج النووي الإيراني، لأنها حرمتها من شبكة واسعة من الموارد بحظرها التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام. وفي هذا السياق، يرى بعض الباحثين أن العقوبات الأمريكية كان من الممكن أن تكون أشد فاعلية لو أنها كانت ذات صفة دولية مثلما كان الحال مع ليبيا، حيث توحي الحالة الليبية بأن العقوبات الفعالة قد تشجع الأنظمة على تغيير سلوكها، لأنها تدفعها إلى إعادة التفكير في عواقب وفوائد سياستها.

ثانياً-العقوبات الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن .

عملت الولايات المتحدة بعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي على استصدار قرارات دولية من مجلس الأمن لفرض عقوبات دولية على إيران، ونجحت في استصدار ثلاثة قرارات لفرض عقوبات على إيران، وهي القرارات أرقام: (1737 و1747 و1803)، والتي رفضتها وأدانتها جميعاً إيران . فقد نصَّ القرار رقم (1737) الذي صدر في 23 ديسمبر 2006م، على وقف كافة أنشطة إيران النووية الحساسة على الفور، كتخصيب اليورانيوم، وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحوث والتطوير، بطريقة تمكّن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التحقق من هذا الموقف، وكذلك وقف أية عمل على مشروعات مرتبطة بالمفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل، ومنع تقديم أي مساعدة لإيران، أو تأهيل تقني، أو مساعدة مالية واستثمارات وخدمات مالية، أو أي تحويل لمواد أو خدمات متصلة بهذا البرنامج. وطلب من الدول الأعضاء تجميد الأموال، والأرصدة

(الملف الإيراني النووي (مرتفات الدواع ونضاءات الطموح) (الملف الإيراني النووي (مرتفات الدواع ونضاءات الطموح).....
م.م. ظفر عبد مطر

المالية، والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة على أراضيها، أو يشرف عليها أشخاص أو مؤسسات لهم صلات أو مشتركون مباشرة بالبرامج النووية والصواريخ الباليستية لإيران كما طلب من الدول الأعضاء أيضاً توخي اليقظة المتعلقة بدخول، أو مرور أشخاص على أراضيها يعتبرون متورطين في البرامج النووية والصواريخ الباليستية لإيران، وعلى الدول إبلاغ لجنة من مجلس الأمن بدخول أو مرور أشخاص وردت أسماؤهم في ملحق هذا القرار، حيث رصد القرار أسماء (12) مسؤولاً إيرانياً يتولون مسؤولية البرامج النووية والصاروخية، ومسميات (10) شركات ومؤسسات تعمل في المجالين المحددين. وأعرب المجلس عن استعداده طبقاً لمضمون هذا القرار لإعادة النظر في هذه التدابير، تمهيداً لتعليقها أو إنهائها، بمقدار ما تكون إيران قد علقت أنشطتها للتخصيب، أو نفذت بالكامل التزاماتها حيال قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويتضح من مضمون هذا القرار أنه جاء ضعيفاً في محتواه نتيجة الدور الروسي، فقد فرض حظراً على تصدير المواد ثنائية الاستخدام، إلا أنه ترك لكل دولة حق الحكم بنفسها على المواد التي ستصدر إلى إيران، وتقوم بإخطار مجلس الأمن بالمواد ذات الاستخدام المزدوج التي تصدرها بالفعل من دون الالتزام بقائمة محددة لهذه المواد، أو استشارة هيئة تتبع الأمم المتحدة قبل التصدير. وعلى خلفية التقرير الذي قدّمه مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير 2007م، والذي أشار فيه إلى أن إيران لم تلتزم بمقررات القرار رقم (1737)(7)، صدر قرار مجلس الأمن رقم (1747) في 24 مارس 2007م لتشديد العقوبات على إيران، ولم يكن هذا القرار مفاجئاً لأي من الدول المعنية بأزمة الملف النووي الإيراني بما فيها إيران، خصوصاً أن الأخيرة سبق ورفضت القرار (1737)، الذي ألزمها بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم. وصدر هذا القرار بموجب المادة (41) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فبالإضافة إلى حظر بيع معدات أو تجهيزات إلى إيران يمكن أن تساهم في برامجها النووية أو الباليستية، وحظر تقديم مساعدة فنية لإيران حتى لو كانت في مجال التدريب، أو تقديم مساعدة مالية لكل ما له علاقة بالبرنامج النووي والباليستي، فرض هذا القرار قيوداً على شراء الأسلحة من إيران، وعلى تزويد إيران بالأسلحة الثقيلة، وطلب من جميع الدول فرض قيود على دخول أو عبور أراضيها ضد الأشخاص المتورطين في البرنامج النووي أو الباليستي الإيراني.

أما قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1803)، الذي صدر في 3 مارس 2008م، فقد تضمن الحزمة الثالثة من العقوبات على إيران، والتي شملت حظراً على التبادل التجاري مع إيران للسلع ذات الاستخدام المزدوج العسكري، وسمح القرار بعمليات تفتيش للشحنات البحرية والجوية من وإلى إيران في حالة وجود أي اشتباه في أنها تتضمن السلع التي تتضمنها العقوبات، ودعا القرار أيضاً جميع الدول للحذر فيما يتعلق بتوقيع اتفاقات تجارية مع إيران، أو تقديم أية تنازلات بما في ذلك فتح الاعتمادات، وتقديم

الملف الإيراني النووي (مرتفات الدواع ونضاءات الطمدوح) (الملف الإيراني النووي (مرتفات الدواع ونضاءات الطمدوح).....
م.م. ظفر عبد مطر

الضمانات، أو عمليات التأمين، ومراقبة أنشطة بنكي (ميلي)، و (سيدرآت) الإيرانيين للاشتباه في ارتباط أنشطتهما بالبرنامج النووي الإيراني.
- الملاحق .

بيان صادر عن قمة الأمن النووي في واشنطن، 13 نيسان 2010.

إن الإرهاب النووي هو أحد أعتى التهديدات بالنسبة للأمن الدولي؛ وتدابير الأمن النووي المشددة هي الوسائل الأكثر نجاعة للحيلولة دون وصول المواد النووية إلى أيدي الإرهابيين والمجرمين وغيرهم من جهات أخرى غير مرخص لها بذلك. فضلا عن أهدافنا المشتركة بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي والإستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ فإننا نتشاطر كذلك هدف الأمن النووي. ولذلك، فإن المجتمعين هنا في واشنطن يوم (13 نيسان 2010)، يتعهدون بتعزيز الأمن النووي وتقليص خطر الإرهاب النووي. كما أن النجاح في هذه المساعي سيقتضي إجراءات قومية مسؤولة وسيطلب تعاوننا دوليا مستداما وفعالاً. إننا نرحب، ونضم صوتنا إلى، دعوة الرئيس (أوباما) لتأمين كل المواد النووية المعرضة للأخطار خلال فترة أربع سنوات فيما نعمل سوية لتعزيز الأمن النووي. وعليه، إننا:

1- نوكد مجددا على المسؤولية الأساسية للدول، بما ينسجم مع التزاماتها الدولية الخاصة؛ بالمحافظة على التأمين الفعال لكل ما في حوزتها من مواد نووية بما فيها المواد النووية التي تستخدم في الأسلحة النووية والمرافق النووية الواقعة تحت سيطرتها ومنع أي جهات غير حكومية من حيازة المعلومات والتكنولوجيات المطلوبة لاستخدام مثل تلك المواد لأغراض خبيثة ومؤذية، والتوكيد على أهمية تأسيس أطر تنظيمية وتشريعية قومية متينة متعلقة بالأمن النووي.

2- نهيب بالدول العمل بصورة متعاونة كأسرة دولية للترويج للأمن النووي، وبأن تطلب وتقدم مساعدات كما تقتضي الحاجة لها.

3- نقر بأن اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم المفصول يقتضيان إتخاذ إجراءات احترازية خاصة، ونوافق على إشاعة إجراءات لتأمين، واحتساب، وتجميع هذه المواد كما يكون مناسباً، ونشجع تحويل المفاعلات العاملة على وقود عالي التخصيب إلى وقود منخفض التخصيب، وخفض استخدام اليورانيوم عالي التخصيب حيثما يكون ذلك عملياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية إلى أدنى حد ممكن.

4- نسعى لتنفيذ كل الإلتزامات الراهنة بخصوص الأمن النووي على الوجه الأكمل ونعمل على الإنتساب إلى تلك التي لم تنضم بعد بما يتماشى مع القوانين المحلية والسياسات والإجراءات القومية؛

5- ندعم أهداف الإتفاقيات الدولية حول الأمن النووي بما فيها المعاهدة حول الحماية الفعلية للمواد النووية، مع ما لحق بها من تعديلات، والميثاق الدولي لقمع أعمال الإرهاب النووي، كونهما عنصرين ضروريين لهيكلية الأمن النووي العالمية.

6- نؤكد مجدداً على الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الإطار الدولي للأمن النووي، وسنعمل على ضمان أنها ستظل تحتفظ بالبنية والموارد والخبرات ذات الصلة التي تحتاجها لتنفيذ النشاطات المولجة بها للأمن النووي، وبما يتفق مع ميثاقها والقرارات ذات العلاقة الصادرة عن مؤتمرها العام وخطتها للأمن النووي.

7- نقر بدور الأمم المتحدة وإسهاماتها وكذلك إسهامات المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، التي تتزعمها مجموعة الدول الثماني، وذلك في سياقات تفويضاتها وعضويتها.

8- نسلم بالحاجة لبناء القدرات والطاقت للأمن النووي والتعاون على أصعدة ثنائية إقليمية ومتعددة الأطراف لإشاعة مفهوم الأمن النووي من خلال التطوير التكنولوجي وتنمية الموارد البشرية، والتعليم والتدريب، كما نشدد على أهمية زيادة التعاون الدولي وتنسيق المساعدات إلى أقصى حد ممكن.

9- نعترف بالحاجة للتعاون بين الدول لغرض المنع الفعال، والرد على، حالات التجارة غير المشروعة بالمواد النووية؛ ونوافق على التبادل، بما يتفق مع قوانين وإجراءات وطنية، للمعلومات والخبرات من خلال آليات ثنائية ومتعددة الأطراف في مجالات ذات صلة مثل الكشف عن مواد نووية، وتحقيقات الطب الشرعي، وتنفيذ القوانين وتطوير تقنيات جديدة.

10- نعترف بالدور المتواصل للصناعة النووية، بما في ذلك تلك التي في القطاع الخاص، في الأمن النووي وسنعمل مع الصناعات بما يكفل الأولوية الضرورية للحماية الفعلية وتدوين المواد والمفهوم الأمني.

11- ندعم تنفيذ إجراءات مشددة للأمن النووي لا تتعدى على حقوق الدول لتطوير واستخدام طاقة نووية للأغراض والتكنولوجيا السلمية وسنعمل على تسهيل التعاون الدولي في مجال الأمن النووي.

12- نسلم بأن الإجراءات التي تسهم في أمن المواد النووية هي إجراءات قيمة لما لها من علاقة بأمن المواد والعناصر المشعة، ونشجع المساعي الرامية لتأمين تلك المواد أيضاً.

إن المحافظة على الأمن النووي الفعال ستقتضي جهوداً قومية متواصلة يعمل على تيسيرها التعاون الدولي وتبذلها الدول على أساس طوعي. وسوف نروج لتعزيز الأمن النووي العالمي من خلال الحوار والتعاون مع جميع الدول.

وعليه، فإننا نصدر "خطة العمل" كدليل مرشد للعمل القومي والدولي بما في ذلك من خلال التعاون في أطر منتديات ومنظمات دولية . 18

الهوامش :

- 1 . صحيفة الشعب الأردنية ، العدد 3392 ، في 28/9/1992 .
- 2 . إنيس محمد حسن، المؤسسة العسكرية الإيرانية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، جامعة المستنصرية، 1988، ص219.
- 3 . احمد إبراهيم محمود ، لبرنامج النووي الإيراني ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 13 ، 1998 ، ص319 .
- 4 . احمد السيد تركي، أبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ، مجلة السياسة الدولية المصرية، العدد164، نيسان 2006، ص155-156 .
- 5 . زكريا حسن ، أنتكولوجية النووية والشرق الأوسط ، دار الإبداع للصحافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009 ، ص121-122 .
- 6 . اثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي ، مقال منشور ، موقع مفكرة الإسلام الالكتروني ، المكتبة الالكترونية :- www.islammemo.ccl2009
- 7 . اثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي ، مصدر سابق .
- 8 . اثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي ، نفس المصدر .
- 9 . رغيد الصبح ، اذا اراد الإيرانيون تسجيل هدف نووي في المرمى الاسرائيلي ، مقال منشور ، مجلة التجديد العربي الالكتروني ، حزيران 2006 .
- 10 . حميد شهاب الراوي ، مشروع البرنامج النووي الإيراني ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد42، السنة22، ص6.
- * اعلان دمشق :- هو الاعلان الذي تمخض عن اجماع دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن مصر وسوريا في دمشق والخاص بالترتيبات الامنية في منطقة الخليج العربي وكان فيه دور لمصر وسوريا مع استبعاد ايران من المشاركة فيه .
- 11 . احمد فخر ، التفجيرات النووية جنوب آسيا وانعكاساتها الاستراتيجية على منطقة الشرق الاوسط ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، قضايا استراتيجية ، العدد 15 ، 1998 ، ص27 .
- 12 . آدم سيغال ، هل بدأت امريكا تفقد تفوقها التكنولوجي ؟، ترجمة :محمد علي ثابت ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد130 ، آيار -حزيران 2005 ، ص50-61 .
- 1313 . عزيز جبر شيال ، البرنامج النووي الإيراني - التحدي والاستجابة ، مجلة الحدث السياسي ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد7 ، 2010 ، ص2 .
- 14 . عدنان الهياجنة ، المقاومة النووية استراتيجية نظام الحكم والشعب في ايران ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، مقال منشور ، المكتبة الالكترونية :- <http://www.mesj.com> 40-41 .
- 15 . شاهرام تشوبين ، طموحات ايران النووية ، ترجمة :بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، الطبعة1، 207 ، ص179 .
- 16 . بسام ضو .
- 17 . مفكرة الاسلام .
- 18 . مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجموعة عمل التهديدات غير التقليدية للأمن في المنطقة العربية ، على الموقع الإلكتروني :- <http://www.acpss.ahram.org.eg/ntsa> .

المصادر.

- 1- احمد إبراهيم محمود ، البرنامج النووي الإيراني ، مجلة السياسة الدولية القاهرة ، العدد 13 ، 1998 .
- 2- احمد فخر ، التفجيرات النووية في جنوب آسيا وانعكاساتها الإستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، قضا إستراتيجية ، العدد 15 ، 1998 .
- 3- احمد السيد تركي ، أبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ، مجلة السياسة الدولية المصرية ، العدد 164 ، نيسان 2006 .
- 4- آدم سيجال ، هل بدأت أمريكا تفقد تفوقها لتكنولوجيا ؟ ، ترجمة محمد علي ثابت ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد 130 ، آيار - حزيران 2005 .
- 5- أشرف عبد العزيز عبد القادر هل تثني لعقوبات الدولية إيران ؟ مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد 97 ، 2009 ، www.kkmaq.gov.sa .
- 6- أنيس محمد حسن ، المؤسسة العسكرية الإيرانية ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1988 .
- 7- بسام ضو ، الملف النووي الإيراني؟ أم الملف الإيراني الاستراتيجي؟ ، مجلة تحولات الالكترونية ، العدد الثالث تموز 2006 .
- 8- جون سيمبسون، القدرات النووية الإيرانية، وإمكانية تطوير أسلحة نووية، في: (البرنامج النووي الإيراني .. الوقائع والتداعيات)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- 9- حميد شهاب الراوي ، مشروع البرنامج النووي الإيراني ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 42 ، السنة 22 .
- 10- رغيد الصلح ، إذا أراد الإيرانيون تسجيل هدف نووي في المرمى "الإسرائيلي"، مقال منشور في مجلة التجديد العربي الإلكترونية ، 9 حزيران 2006 .
- 11- زكريا حسين ، التكنولوجيا النووية والشرق الأوسط ، دار الإبداع للصحافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009 .
- 12- شاهرمان تشويين ، طموحات إيران النووية ، ترجمة بسام شيحا ، أدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط 1 ، 2007 .
- 13- صحيفة الشعب الأردنية ، العدد 3392 ، في 28/9/1992 .
- 14- عدنان الهياجنة ، المقاومة النووية إستراتيجية نظام الحكم والشعب في إيران مجلة دراسات شرق أوسطية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني :- <http://www.mesj.com/40-41.html>
- 15- عزيز جبر شيال ، البرنامج النووي الإيراني - التحدي والاستجابة ، مجلة الحدث السياسي ، العدد 7 ، 2010 .
- 16- علي المليجي علي، الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (88)، 2007-3-1م، متاح على الرابط التالي:
<http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.aspx?NewsItemID219689>
- 17- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجموعة عمل التهديدات غير التقليدية للأمن في المنطقة العربية ، على الموقع الإلكتروني :-
<http://www.acpss.ahram.org.eg/ntsa>
- 18- مفكرة الإسلام ، أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني :-
www.islammemo.cc/2009/09/27/87769.html
- 19- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1737)، على الرابط التالي:
<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/>
- 20- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1747) على الرابط التالي:
<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/Gen/>
- 21- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1803) على الرابط التالي:
<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/Gen>